

من الممكن تحديث ومراجعة حوالي ٢٠ وثيقة تعاون موقعة بين البلدين في السنوات الماضية، بما في ذلك في تطوير البنية التحتية التجارية مثل الجمارك والمعايير وتجنب الإزدواج الضريبي والنقل البحري والتعاون المصرفي وتغطية مخاطر وضمانات التصدير وغيرها، لاسيما الإتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني والعلمي والثقافي والرياضي والشبابي التي تم توقيعها بين البلدين عام ١٩٩٨.

المشاركة في رؤية ٢٠٣٠

وشدد بيلتن: من بين فرص التعاون الأخرى بين البلدين هي المشاركة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الاقتصادية لبعضهما البعض، مثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ أو الخطة السابعة للتنمية الاقتصادية لإيران؛ على سبيل المثال، بناء على رؤية ٢٠٣٠، تسعى السعودية إلى تحقيق اقتصاد مزدهر بمؤشرات اقتصادية مناسبة ومؤاتية بحلول عام ٢٠٣٠، ومن بين الأهداف المتوخاة في هذا البرنامج تحسين مكانة السعودية من المركز ٢٥ إلى العاشر في مؤشر التنافسية العالمية، مما يتيح الفرصة للنشطاء الاقتصاديين والتجار الإيرانيين التخطيط والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية ذات الصلة في السعودية.

زيادة الصادرات غير النفطية

وأكد: بما أن زيادة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية للمملكة العربية السعودية من المتوقع أن تتراوح من ١٦٪ إلى ٥٠٪، فمن الممكن لإيران أن توفر جزءاً من البضائع التي تحتاجها من السعودية. وختم بيلتن تصريحاته قائلاً: بالنظر إلى حاجة إيران إلى الاستثمار الأجنبي، فإن جذب رؤوس الأموال من المملكة العربية السعودية في المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة، وكذلك جذب السياح في مختلف المجالات السياحية، هي فرص أخرى يمكن لإيران أن تستفيد منها في تنفيذ برامجها الاستراتيجية لتنمية البلاد. يذكر أن اتفقت طهران والرياض، في مباحثاتهما في بكين من ٦ إلى ١٠ مارس الماضي، وخلال الحوار بين وزير خارجي البلدين، على تفعيل الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والتجاري الثقافي المبرم عام ١٩٩٨.



«رؤية ٢٠٣٠»، فرصة للنشطاء والتجار الإيرانيين

إيران تستهدف تبادلاً تجارياً بقيمة مليار دولار مع السعودية

٦ الوفاق/وكالات

مستقبل العلاقات التجارية

وتطرق مديرعام دائرة غرب آسيا بمنظمة تنمية التجارة الإيرانية، في حوار مع مراسل وكالة مهر للأخبار، إلى مستقبل العلاقات التجارية بين البلدين بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية، وقال: بعد استئناف العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، من الممكن أن نصل إلى مستوى المبادلات التجارية السابقة في المرحلة الأولى، وتم نبادر إلى تطويرها وتعميقها من خلال صياغة استراتيجية تنمية الصادرات أو إعداد خارطة طريق لتطوير التعاون التجاري بين البلدين.

وأوضح بيلتن: تظهر دراساتنا أنه من خلال إحياء العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، يمكننا تحقيق هدف مليار دولار على

المدى القصير وزيادته إلى مليارات دولار في المدى المتوسط بناء على القدرات الحالية والسابقة، بالإضافة إلى التخطيط والإجراءات المشتركة مثل تطوير البنية التحتية التجارية، وتطوير التعاون بين القطاع الخاص لكلا البلدين، والتعاون في إقامة المعارض، وتبادل الوفود ورجال الأعمال وما إلى ذلك.

المنتجات المصدرة للسعودية

وحول المنتجات التي تصدرها إيران إلى السعودية، قال بيلتن: القدرات الموجودة لتطوير التعاون التجاري بين البلدين تشمل مختلف مجالات التصدير والاستيراد؛ بناء على القدرات الموجودة يمكننا أن نذكر تصدير منتجات الحديد والفواكه الجافة بما في ذلك الفستق والزعفران

والزبيب وأغطية الأرضيات والأسمنت... فإذن من الممكن التعاون مرة أخرى مع السعودية في هذه المجالات. وأضاف: في مجال الاستيراد هناك أيضاً إمكانية إستيراد السيارات والأسمدة المعدنية والكيماوية والبولي إثيلين ومنتجات النسيج من المملكة العربية السعودية. وتابع: بالإضافة إلى تصدير واستيراد البضائع، هناك إمكانية للتعاون بين البلدين في مجال الاستثمار والإنتاج الصناعي المشترك وتنفيذ المشاريع الفنية والهندسية.

إحياء ٢٠ وثيقة تعاون

وقال مديرعام دائرة غرب آسيا بمنظمة تنمية التجارة: من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية وعقد اللجنة التجارية المشتركة بين البلدين،

نظراً لحاجة إيران للاستثمار الأجنبي، فإن جذب رؤوس الأموال من السعودية في المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة وكذلك جذب السياح في مختلف المجالات السياحية، هي فرص أخرى يمكن لإيران أن تستفيد منها في تنفيذ برامجها الاستراتيجية لتنمية البلاد. يذكر أن اتفقت طهران والرياض، في مباحثاتهما في بكين من ٦ إلى ١٠ مارس الماضي، وخلال الحوار بين وزير خارجي البلدين، على تفعيل الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والتجاري الثقافي المبرم عام ١٩٩٨.

أخبار قصيرة



رئيس الجمهورية يوعز لوزير الاقتصاد بإدارة التنسيق في سوق البورصة

أوعز رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله إبراهيم رئيسي، إلى وزير الاقتصاد والمالية بإدارة التنسيق بين كافة القطاعات المتعلقة بالبورصة من أجل أداء أفضل. وأشار رئيس الجمهورية، في اجتماع الحكومة مساء الأحد، إلى تأثير سوق الأوراق المالية على الأسواق الأخرى، وأكد على إدارة وزير الاقتصاد لهذه السوق عبر التنسيق بين جميع الإدارات ذات الصلة من أجل تحسين أداء هذه السوق. وفي جانب آخر من كلمته، أشار آية الله رئيسي إلى قرارات المجلس الأعلى للإسكان الأخيرة وكذلك اقتراب موسم الإنتقالات، وأوعز إلى وزير الإسكان للنظر في الإجراءات اللازمة لتسهيل ظروف توفير السكن التي يحتاجها المستأجرون بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.



تشغيل ٤٦ منجماً شمال شرق البلاد

أكد مسؤول بمنظمة الصناعة والمعادن والتجارة بمحافظة خراسان الرضوية (شمال شرق إيران) تشغيل ٤٦ منجماً غير فعال في السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣.

وأوضح مهدي هادي، مدير شؤون المناجم بالمنظمة في تصريح يوم الأحد، بأن ثمة ٤٨٣ منجماً غير فعال في المحافظة، حيث تم اتخاذ القرار بشأنها ومنها تشغيل ٤٦ منجماً في السنة المذكورة.

وأشار هادي إلى أن حجم إستخراج المعادن في خراسان الرضوية سجل ١٤٢٠ طناً في السنة المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣ بنمو ١١ بالمئة صعوداً عن ١٢٣٣ طناً في الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٢.



إيران تتوقع شراء ٨/٥ مليون طن قمحاً محلياً

توقع متعهد مشروع القمح بوزارة الزراعة الإيرانية، شراء ٨ إلى ٨/٥ مليون طن من القمح المحلي في سنة ٢٠٢٣.

وأشار سهراب رستمى، في تصريح صحفي، إلى أن مساحة الأراضي الزراعية للقمح إروانيا بالبلاد تبلغ ١/٥٥ مليون هكتار صعوداً عن ٢٥٠ ألف هكتار في السابق. وأضاف: إن الزراعة الدائمة للقمح تشمل ٤/٢ مليون هكتار في محافظة.

في غضون ٣ أعوام

إيران تحقق الإكتفاء الذاتي في إنتاج فحم الكوك الإسفنجي

أعلن المدير التنفيذي لمصفاة بندرعباس (جنوب إيران)، بأن البلاد ستكتفي ذاتياً في إنتاج المنتج الاستراتيجي "فحم الكوك الإسفنجي" في غضون ٣ أعوام. وأشار هاشم نامور حقيقي، في تصريح صحفي يوم الأحد، إلى التقدم المحرز في مشروع إنتاج فحم الكوك الإسفنجي في هذه الوحدة

الصناعية، قائلاً: وفقاً للجدول الزمني، سوف لن تكون إيران بعد ٣ أعوام بحاجة إلى إستيراد هذا المنتج الاستراتيجي. وأضاف: إن المعرفة التقنية لإنتاج فحم الكوك الإسفنجي متاحة لـ دول في العالم، وإيران هي الدولة السابعة التي حققت هذه التكنولوجيا. وتابع: إن برنامج إنتاج الكوك الإسفنجي

محدد في شكل مشروع لتحسين جودة منتجات مصفاة بندرعباس، ويتم تنفيذ مراحلها المختلفة في إطار ٣ مشاريع منفصلة ومتزامنة. وأعلن نامور حقيقي عن حجم استثمار المشروع المذكور بمليارين و ٢٠٠ مليون يورو، وتم تحديد مصدر توفيره. وأوضح بأن الاستثمار للمشروع سيتم تعويضه بدخل ٧٥٠ مليون دولار من الإنتاج السنوي البالغ ٤٠٠ ألف طن من الكوك الإسفنجي والزيوت الصناعية من الدرجتين ٢ و ٣، وبعد ذلك سنرى، فضلاً عن تحقيق الأكتفاء الذاتي، ربحية المشروع. وأشار المدير التنفيذي لمصفاة بندرعباس إلى بدء عمليات إنتاج



فحم الكوك الإسفنجي قبل نحو شهرين، وقال: إن هذا المشروع سيخلق ٨ آلاف فرصة عمل مباشرة أثناء بنائه، وسيتم توظيف ٢٦٥٠ شخصاً أثناء تشغيله. واعتبر نامور حقيقي الإنتاج السنوي البالغ ١٤ ألف طن من البروبيلين، وزيادة الإنتاج اليومي بمقدار ٥٠٠ ألف لتر من البنزين، وزيادة إنتاج الديزل بمقدار ٧٢٠٠ ألف برميل بجودة "يورو ٥" كإنجازات أخرى لهذا المشروع.

وأشار إلى أن مصفاة بندرعباس للنفت تكرر حالياً أكثر من ٣٥٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً وتزداد ١٩٪ من سلة الوقود بالبلاد بعد مصفاة آبادان وإصفهان.

مجلس صيانة الدستور يصادق على جداول الموازنة العامة للبلاد

أعلن عضو هيئة رئاسة مجلس الشورى الإسلامي مصادقة مجلس صيانة الدستور على جداول الموازنة العامة للبلاد للعام الإيراني الجاري (بداي ٢١ آذار/ مارس). وقال حسين علي حاجي دليجاني، أمس الإثنين، في تصريح لوكالة أنباء فارس: إن جداول موازنة العامة أقرها مجلس صيانة الدستور وتم إحالتها للحكومة للتنفيذ في الأيام المقبلة. وأضاف: أثناء مراجعة الموازنة، تم إجراء التغييرات في

جداول الموازنة بصورة مباشرة، وبسبب هذه التغييرات المباشرة، سيتم إعداد الجداول لتقدمها هذا العام قبل شهر واحد مما كان يتم في الأعوام السابقة. وقال عضو هيئة رئاسة مجلس الشورى الإسلامي: في الأعوام السابقة، كانت الحكومة تقوم هي نفسها بإعداد الجداول بصورة نهائية؛ لكن مع إجراءات مجلس الشورى الإسلامي هذا العام فإن هذا الأمر يتم قبل شهر من ذلك.

«العقوبات» تخلق إرادة لدى الصين وروسيا وإيران لإيجاد بديل عن الدولار



"أداة بالغة الأهمية" تستخدمها دول حليفة أيضاً ضد روسيا ضمن "تحالف شركاء يعملون معاً".

الصين وروسيا وإيران لإيجاد بديل؛ لكن أسباب استخدام الدولار عملة عالمية تجعل من الصعب على الدول الأخرى إيجاد بديل بنفس الخصائص، على حد قولها. وزعمت وزيرة الخزانة الأميركية: لدينا أسواق رأسمالية وسيادة قانون قوية للغاية، وهما أمران أساسيان لعملة تستخدم عالمياً في المعاملات، ولم نر أي دولة أخرى لديها بنية تحتية مؤسسية تسمح لعملتها لتؤدي هذا الدور العالمي. كما شددت بيلن على أن العقوبات الاقتصادية

أقرت وزيرة الخزانة الأميركية، مساء الأحد، بأن «العقوبات» تشكل «خطراً» على هيمنة الدولار؛ لكنها ادعت أنه «من الصعب على الدول المعنية إيجاد بديل للعملة الأميركية». وخلال مقابلة مع قناة «سي إن إن»، قالت جانبيت بيلن رداً على سؤال بشأن استعمال الدولار سلاحاً: هناك مخاطرة مرتبطة بدور الدولار عند استخدامها العقوبات المالية بأن تقوض على المدى الطويل هيمنة الدولار. وأضافت: بالطبع، يخلق ذلك إرادة لدى

وزيرة الخزانة الأميركية: